

ميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات

تحت إشراف الدكتور:

د/ فضل الحمودي

إعداد الطلاب:

١. محمد حسين قائد المقطري
٢. محمد أحمد غالب حسان
٣. محمد عبد الحفيظ المقطري





- ✓ مقدمة
- ✓ تعريف ميزان المدفوعات
- ✓ هيكل ومكونات ميزان المدفوعات
- ✓ أهمية ميزان المدفوعات
- ✓ طريقة التسجيل
- ✓ توازن واختلال ميزان المدفوعات
- ✓ الأسباب التي تؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات
- ✓ اخر مستجدات ميزان مدفوعات اليمن
- ✓ التوصيات
- ✓ ملحق ميزان المدفوعات

مقدمة

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه آل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية مزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ان ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، انما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الانتاج دولياً.

قبل الدخول في موضوع ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني، لابد من القاء نظرة على المدفوعات الدولية من حيث كونها تمثل الوسط الذي تتداخل فيه حركة النقد والمدفوعات المتبادلة بين دول العالم.

تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

او هناك تعريف اخر وهو

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة.

هيكـل ومكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات أساسا من جانبين جانب دائن وجانب مدين، ويسجل الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديوان والتزامتها من الخارج.

١. **حساب العمليات الجارية:** وتشمل المعاملات المنظورة أي الحساب الجاري (الميزان التجاري) ،

والمعاملات غير المنظورة أي ميزان الخدمات الاقتصادية (التجارة غير المنظورة) ، وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

• الميزان التجاري :

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات .

• ميزان الخدمات :

تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية .

مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية .

هيكـل ومكونات ميزان المدفوعات

٢. **حساب رأس المال** : يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد و بين بقية دول العالم، و ينقسم إلى حساب رأس المال طويل الأجل و حساب رأس المال قصير الأجل.

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

- **رؤوس الأموال الطويلة الأجل :**

و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

- **رؤوس الأموال القصيرة الأجل:**

وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل .

هيكـل ومكونات ميزان المدفوعات

٣. حساب السهو و الخطأ : وهو الفرق بين المجموع الدائن و المجموع المدين أي القيمة التي تسجل في حساب السهو و الخطأ.
- تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج ، و تستخدم هذه الفقرة أيضاً في الحالات التالية :
- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
 - قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

أهمية ميزان المدفوعات



أهمية ميزان المدفوعات

يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة : هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فهي العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف . . الخ.

يظهر القوى المحددة لسعر الصرف : إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة . الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي ، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة .

أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات: تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات .

موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة: دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية . عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما عن واردا تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية.

طريقة التسجيل

أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

١. الاستيرادات من السلع و الخدمات .
٢. الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب .
٣. رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

١. الصادرات من السلع و الخدمات
٢. الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
٣. رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

طريقة التسجيل

البيان	الواردات مدين (-)	الصادرات دائن (+)
الاستيرادات من السلع والخدمات	✓	
الصادرات من السلع والخدمات		✓
الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب	✓	
رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الاجل المتجهة نحو الخارج	✓	
الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج		✓
رؤوس الأموال القادمة من الخارج		✓
خدمات مقدمة للخارج		✓
خدمات محصل عليها من الخارج	✓	
أرباح الاستثمار الأجنبي وفوائد القروض الأجنبية المسددة	✓	

توازن واختلال ميزان المدفوعات

توازن : تساوي اجمالي الايرادات مع اجمالي المدفوعات .



اختلال :

- **الفائض :** الايرادات اكبر من المدفوعات .
- **العجز :** الايرادات اقل من المدفوعات .

الأسباب التي تؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات

التضخم

الاختلاف في سعر الفائدة

معدل نمو الناتج المحلي

سعر الصرف
والعرض والطلب
على العملة

الأسباب التي تؤدي الى حدوث خلل في ميزان المدفوعات

التضخم: يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعمى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية ، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية .

الاختلاف في سعر الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالم للاستفادة من الفرق بين السعرين .

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، و المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة ، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية لا نميز بينيا، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات والعكس الانخفاض (يؤدي لانخفاض الطلب على الواردات).

الأسباب التي تؤدي الي حدوث خلل في ميزان المدفوعات

سعر الصرف والعرض والطلب على العملة : لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة، وبين سعر صرفها حيث ان زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها .بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات(نقص في عرض العملة المحلية) ، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف) . حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعمق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية .

ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني ، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية.

آخر مستجدات ميزان مدفوعات اليمن

عانى ميزان المدفوعات اليمنية لعقود طويلة من عجز في الحساب الجاري، فقد كانت صادرات النفط قبل النزاع (الحرب) تشكل ما يقارب 83 % من اجمالي صادرات السلع، أما عائدات النفط فقد مثلت 65 % من تدفق النقد الأجنبي إلى اليمن حينها، وفي نفس الوقت استوردت اليمن قبل النزاع ما يقارب 90 % من الغذاء من الخارج، إضافة إلى احتياجاتها من الوقود وغير ذلك من المنتجات التجارية. شهد النزاع منذ بداياته عوامل جديدة مختلفة كان منها ما أثقل كاهل ميزان المدفوعات في اليمن، ومنها ما دعمها.

كان توقف صادرات الطاقة عام 2015 يعني خسارة عائدات النفط، وقد اضطر البنك المركزي نتيجة ذلك إلى استهلاك احتياطياته من العملة الأجنبية لدعم واردات السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى تراجع تلك الاحتياطيات من 5.23 مليار دولار أمريكي بداية 2014 إلى أقل من مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2016 ويُضاف إلى ذلك أن 27 جهة دولية مانحة تعهدت بتقديم المساعدات إلى اليمن بين سبتمبر 2012 و مارس 2015 ، حيث تجاوز حجم التعهدات المفترض ضخها 10 مليار دولار، ولكن لم يتم توريد سوى 44 % من هذه التعهدات في نهاية المطاف .

وفاقم فقدان عائدات النفط العجز في ميزان المدفوعات، مع وصول العجز في الحساب الجاري إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 .

آخر مستجدات ميزان مدفوعات اليمن

كما أن السياسات التوسعية التي عمل بها البنك المركزي في اليمن بطبع أوراق نقدية جديدة لسداد القروض الحكومية قد ساعدت على تسريع عجلة تدهور قيمة الريال اليمني بين 2016 و 2018 وهو ما أدى بدوره إلى زيادة في معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفقر إلا أن هذه العوامل قد أدت إلى تخفيض طلب المستهلك مع انخفاض قيمة واردات السلع بنسبة % 46 بين 2014 و 2017 ، أي من 12.3 مليار دولار أمريكي إلى 6.6 مليار دولار أمريكي .

تم ضخ ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي في حساب البنك المركزي بعدن بموجب الاتفاقية التي وقعتها اليمن والسعودية يوم 15 مارس 2018 ، إضافة إلى معونات سعودية بقيمة 200 مليون دولار أمريكي ومنح نفط. وقد أدى هذا الدعم إلى استقرار ملموس في قيمة الريال اليمني بتحسين قيمة صرف الريال اليمني ووصولها إلى 500 ريال يمني للدولار نهاية 2018 بدلا عن 800 ريال يمني للدولار الواحد في أكتوبر من نفس العام .

وكانت الحوالات المالية التي يرسلها اليمنيون العاملون في الخارج خلال النزاع، التي قدرت بـ 3.4 مليار دولار عام 2017 بعد وصولها إلى قيمة قياسية قدرت بـ 3.7 مليار دولار في العام السابق المصدر الأهم لتدفق النقد الأجنبي إلى البلاد خلال النزاع، ويُضاف إلى ذلك تعهد الجهات المانحة بدعم خطة اليمن الإنسانية التي قدرتها الأمم المتحدة بـ 2.6 مليار دولار أمريكي لعام 2019 . ساهم هذان العاملان بتخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

التوصيات

إعادة تصدير منتجات الطاقة على نطاق أوسع بأقرب وقت ممكن



ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (2010-2014)

(مليون دولار أمريكي)

*2014	*2013	2012	2011	2010	
الصادرات السلعية - قوب					
1,283,264.1	1,368,127.3	1,381,414.2	1,235,478.4	919,441.5	مجموع الدول العربية
8,397.2	7,923.7	7,897.7	8,017.6	7,038.2	الأردن
380,347.0	378,660.3	349,482.4	302,037.0	213,539.0	الإمارات
21,046.0	21,245.7	20,034.0	19,906.1	13,833.2	البحرين
16,726.5	17,043.7	16,998.1	17,822.2	16,417.0	تونس
60,040.0	64,378.0	71,806.0	72,880.0	57,090.0	الجزائر
125.0	120.0	117.0	127.0	80.9	جيبوتي
342,324.0	375,901.0	388,369.6	364,698.7	251,142.7	السعودية
4,350.2	4,789.7	4,066.5	9,655.7	11,404.3	السودان
...	10,504.9	12,272.7	سورية
...	الصومال
83,980.9	89,768.0	94,208.6	79,680.5	51,764.0	العراق
56,997.0	56,429.1	52,137.8	47,092.3	36,600.8	عمان
131,715.9	136,767.3	132,984.9	114,298.6	74,964.6	قطر
15.8	17.5	18.8	25.1	20.5	القمر
104,801.7	115,732.6	119,655.3	102,869.9	67,083.8	الكويت
5,227.0	5,182.0	5,627.0	5,426.4	4,728.9	لبنان
13,500.0	34,909.0	61,026.2	19,059.9	48,934.9	ليبيا
25,203.7	26,533.7	25,091.8	27,913.4	25,024.2	مصر
19,927.8	21,939.4	21,473.3	21,645.0	17,760.2	المغرب
2,038.2	2,651.5	2,610.8	2,701.4	2,093.4	موريتانيا
6,500.0	8,135.0	7,808.3	9,116.7	7,648.3	اليمن
الواردات السلعية - قوب					
818,736.6-	807,483.6-	759,766.5-	719,017.9-	599,038.2-	مجموع الدول العربية
20,211.4-	19,588.2-	18,457.1-	16,849.3-	13,841.9-	الأردن
253,583.0-	241,507.4-	217,499.3-	229,931.9-	164,561.2-	الإمارات
13,317.8-	13,656.4-	13,239.4-	12,105.9-	11,190.4-	البحرين
24,755.6-	24,309.0-	23,103.3-	22,621.1-	20,987.8-	تونس
59,440.0-	55,062.0-	51,569.0-	46,927.0-	38,890.0-	الجزائر
650.0-	595.0-	577.0-	554.0-	375.8-	جيبوتي
158,462.0-	153,344.0-	141,799.2-	119,960.7-	97,431.1-	السعودية
8,105.9-	8,727.9-	8,122.7-	8,127.6-	8,839.4-	السودان
...	18,165.7-	15,935.6-	سورية
...	الصومال
45,200.2-	50,446.0-	50,155.0-	40,632.5-	37,328.0-	العراق
34,185.0-	31,841.4-	25,628.1-	21,498.0-	17,875.2-	عمان
31,145.3-	31,474.7-	30,787.2-	26,925.9-	20,936.8-	قطر
195.2-	214.3-	217.7-	198.8-	176.6-	القمر
27,387.4-	25,573.5-	24,244.0-	22,600.6-	19,555.7-	الكويت
21,443.0-	20,510.0-	20,339.7-	19,353.5-	17,229.8-	لبنان
12,000.0-	25,343.0-	25,589.7-	11,200.0-	24,558.7-	ليبيا
56,034.6-	48,918.1-	52,440.9-	49,485.4-	46,159.8-	مصر
40,450.8-	42,288.7-	41,571.2-	40,933.4-	32,724.2-	المغرب
2,646.3-	3,044.3-	3,071.6-	2,404.0-	1,967.2-	موريتانيا
9,523.0-	11,039.9-	11,354.5-	8,542.5-	8,472.9-	اليمن

* بيانات أولية.

المصدر : إستانبان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ومصدر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2015.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2010-2014)

(مليون دولار أمريكي)

*2014	*2013	2012	2011	2010	
الميزان التجاري					
464,527.5	560,643.7	621,647.6	516,460.5	320,403.3	مجموع الدول العربية
11,814.2-	11,664.5-	10,559.4-	8,831.7-	6,803.7-	الأردن
126,764.0	137,152.9	131,983.0	72,105.1	48,977.8	الإمارات
7,728.2	7,589.4	6,794.7	7,800.3	2,642.8	البحرين
8,029.1-	7,265.2-	6,105.1-	4,798.9-	4,570.8-	تونس
600.0	9,316.0	20,237.0	25,953.0	18,200.0	الجزائر
525.0-	475.0-	460.0-	427.0-	294.9-	جيبوتي
183,862.0	222,557.0	246,570.4	244,738.0	153,711.5	السعودية
3,755.7-	3,938.2-	4,056.2-	1,528.1	2,564.9	السودان
...	7,660.8-	3,662.9-	سورية
...	الصومال
38,780.7	39,322.0	44,053.6	39,048.0	14,436.0	العراق
22,812.0	24,587.8	26,509.8	25,594.3	18,725.6	عمان
100,570.6	105,292.6	102,197.7	87,372.7	54,027.7	قطر
179.4-	196.8-	198.9-	173.7-	156.1-	القمر
77,414.3	90,159.1	95,411.3	80,269.4	47,528.1	الكويت
16,216.0-	15,328.0-	14,712.8-	13,927.1-	12,500.9-	لبنان
1,500.0	9,566.0	35,436.5	7,859.8	24,376.2	ليبيا
30,830.9-	22,384.4-	27,349.1-	21,572.0-	21,135.6-	مصر
20,522.9-	20,349.3-	20,097.9-	19,288.4-	14,964.0-	المغرب
608.1-	392.8-	460.9-	297.3	126.2	موريتانيا
3,023.0-	2,904.9-	3,546.2-	574.2	824.6-	اليمن

أسعار صرف العملات



المحاور الرئيسية:

١. مقدمة عن أسعار الصرف.
٢. المؤشرات الاقتصادية.
٣. أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.
٤. العملة الوقود الغذاء والأمن الغذائي .
٥. التضخم.
٦. البنك المركزي .
٧. المنح.
٨. الآثار الناتجة عن تدهور العملة.
٩. السوق الموازية.
١٠. التوصيات والمقترحات.
١١. الخاتمة.
١٢. المراجع.

المقدمة

إن سعر الصرف من أكثر المؤشرات حساسية للتقلبات السياسية والاقتصادية والصراعات والحروب ، ويمثل مرآة عاكسة لمدى استقرار أو اختلال الأوضاع في أي بلد .

واستمراراً لسلسلة الصدمات التي تعرضت لها العملة الوطنية خلال سنوات الحرب الجارية.

ويواصل الريال اليمني تدهوره أمام العملات الأجنبية في ظل عجز حكومي عن معالجة المشكلة والحد من تداعياتها،

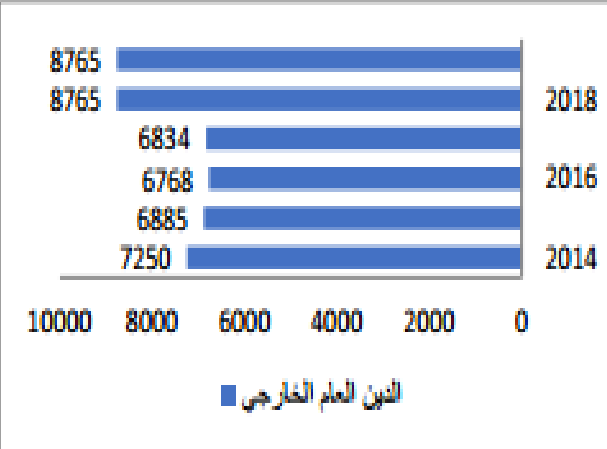
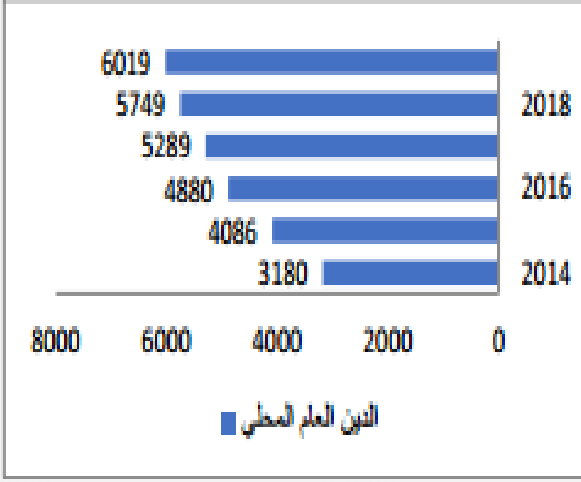
ومع استمرار هذا التدهور المتسارع يرتفع مؤشر التضخم وتتدنى معدلات الدخل منذرة بمزيد من المعاناة الانسانية في اليمن ،وهي المعاناة الأكثر قسوة في تاريخ العالم الحديث .

وبتدهور سعر الريال اليمني تدخل الازمة الاقتصادية في اليمن حلقة أكثر تعقيدا لاسيما امام متغير يتمثل في انقسام قيمة العملة اليمنية بين فئات نقدية جديدة وعملة قديمة ولكل فئة قيمتها السوقية المختلفة.



المؤشرات الاقتصادية

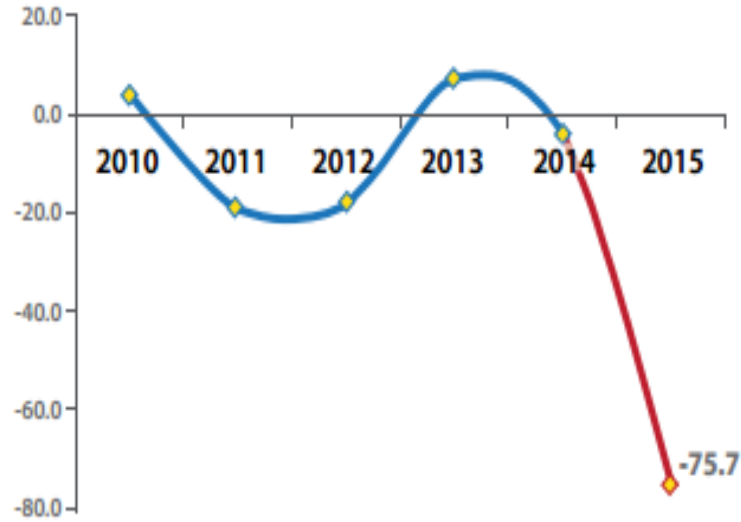
جاءت الحرب لتفرض واقعاً جديداً في المشهد الاقتصادي جراء ما تعرضت له المؤسسات العامة والخاصة من خراب ودمار ، وتعطلت حركة الإنتاج ، وتراجع النمو الاقتصادي والمالي ، وتعرضت المؤسسات العامة والخاصة إلى التدمير وتراجعت كل المؤشرات الاقتصادية للدولة . توقفت كل الصادرات بما فيها النفط والغاز وأثرت بشكل غير مسبوق على الميزان التجاري ونسب الاحتياطيات حيث كانت حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية (8.3) مليار دولار كما في العام 2008 ثم انخفضت إلى (4.6) مليار دولار كما في 2014 ، (2) لتتراجع إلى (700) مليون دولار بعد الحرب وقبل نقل المركزي إلى عدن سبتمبر 2016 بما فيها مليار دولار الوديعة السعودية . اتخذ البنك المركزي خلال فترة الحرب وقبل نقل إدارته بعض السياسات النقدية اخفق في بعضها ونجح إلى حد ما في البعض الآخر ، حيث أستمّر مدفوع بسلطة الامر الواقع باستخدام أدوات تضخمية لتغطية النفقات العامة حيث ارتفع حجم الدين العام المحلي حتى 2016 قبل نقله بنسبة (53.4 %) مقارنة بما كان عليه في العام 2014 والبالغ (3176.5) مليار ريال بينما ارتفع بنسبة (3) (23.3 %) بعد نقل البنك المركزي إلى عدن 2016 ما يعني أن المركزي انتهج سياسية الاقتراض المحلي قبل نقله بشكل أكبر وهي سياسية تضخمية كما هي سياسة طباعة العملة



المصدر : نظرة المستندات الاقتصادية - العدد 44

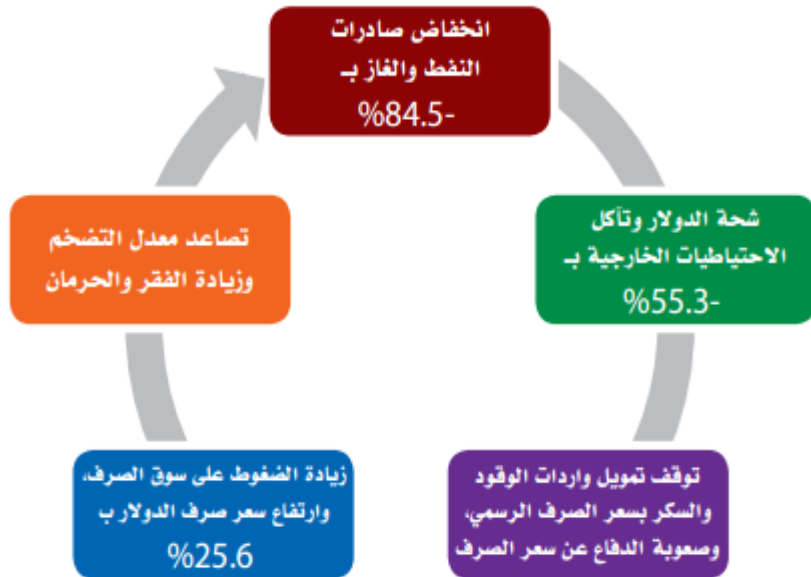
أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز %



انكماش الناتج المحلي الإجمالي: شكل إنتاج النفط والغاز حوالي 24 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010-2014 ، وذلك رغم تنامي أعمال التخريب للبنية التحتية للنفط والغاز خلال المرحلة الانتقالية . وفي عام 2015 ، انكماش الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز بحوالي 75.7 % ، متأثراً بتدهور الوضع الأمني ومغادرة شركات النفط والغاز الأجنبية البلاد . وبجانب عوامل أخرى ساهم تدهور قطاع النفط والغاز في انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تقدر بـ 34.6 % عام 2015 ، وبالنتيجة ، يقدر انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 331 دولار للفرد فقط عام 2015 مقارنة بـ 518 دولار / فرد عام 2014 ، مما يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر . ونظراً لشحة عرض الدولار وكبر المبالغ المطلوبة لاستيراد الوقود وغيره من السلع ، زادت الضغوط على سوق الصرف ، وأرتفع سعر الصرف الموازي من 214.9 ريال بدولار في مارس 2015 إلى حوالي 270 ريال / دولار في أبريل 2016 ، بمعدل زيادة 25.6 % مما ساهم في تصاعد معدل تضخم أسعار المستهلك وزادت مستويات الفقر والحرمان

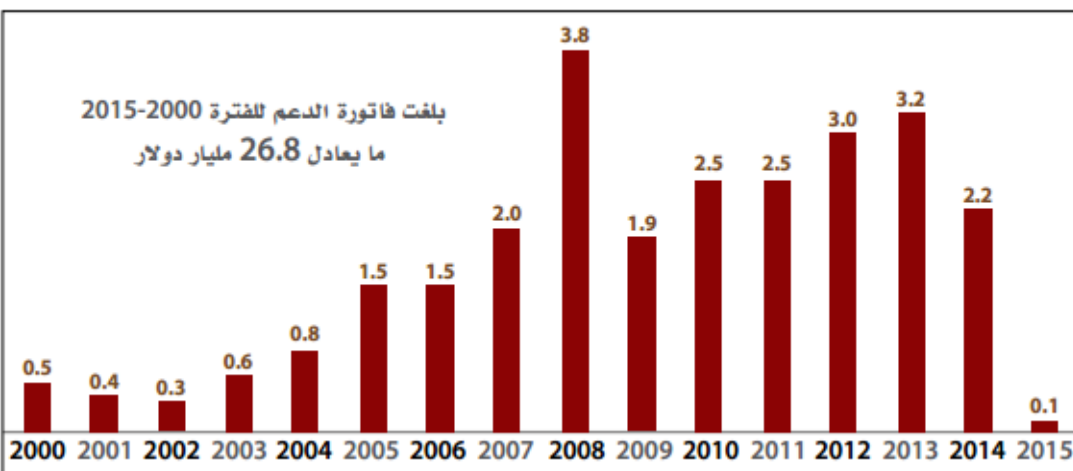
تدني الصادرات وتدهور قيمة العملة الوطنية: كانت ولازالت صادرات النفط والغاز أهم موارد النقد الأجنبي في البلاد ، ومثلت حوالي 82.9 % من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 2010-2014 وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض عائدات صادرات النفط والغاز بحوالي 84.5 % عام 2015 ، مما ساهم في انخفاض إجمالي الصادرات السلعية بـ 81.1 % وبالتالي ، تأكل احتياطات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي من 4.7 مليار دولار في ديسمبر 2014 إلى 2.1 مليار دولار في ديسمبر 2015 ، بمعدل 55.3 % وهذا أضعف قدرة البنك المركزي على التدخل لحماية سعر الصرف وأجبره على التوقف عن تمويل واردات الوقود والسكر بسعر الصرف الرسمي 214.9 ريال/ دولار



❖ انخفاض إيرادات الموازنة العامة ودعم الوقود : تعد إيرادات النفط والغاز المورد الرئيسي للموازنة العامة للدولة ، حيث ساهمت

بحوالي % 53.6 من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة . 2010-2014 وانخفضت إيرادات النفط والغاز بحوالي % 77.1 عام 2015 بسبب تداعيات الحرب والصراع وانخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام وبعبارة أخرى ، انكمشت إيرادات النفط والغاز بمبلغ قدره 3.7 مليار دولار عام 2015 ، وهذا المبلغ الفاقد يتجاوز إجمالي نفقات الموازنة العامة للدولة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مما أجبر الموازنة على وقف معظم بنود النفقات بما فيها تعليق مشاريع البرنامج الاستثماري العام ، وتعليق صرف الإعانات النقدية للفقراء ، وتقليص نفقات تشغيل مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه

دعم المشتقات النفطية (مليار دولار)



البيان/العام	(مليار دولار)		معدل التغير %	% من إجمالي الإيرادات		% من الناتج المحلي الإجمالي	
	2015	2014		2015	2014	2015	2014
إجمالي الإيرادات العامة ومنها:	4.9	10.7	53.7-	100.0	100.0	18.0	31.4
إيرادات النفط والغاز	1.1	4.8	77.1-	22.4	45.3	4.0	14.2

من جانب آخر ، ساعد انخفاض الأسعار العالمية للوقود في تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة حيث انخفضت إجمالي نفقات دعم الوقود

بحوالي % 95.7 عام 2015 مقارنة بما كانت عليه عام 2014. ورغم الجدوى العالية لتثبيت تحرير أسعار وواردات الوقود حالياً ومستقبلاً ، إلا أن هناك حاجة لتنظيم سوق الوقود وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بما يسمح للمواطن الاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية للوقود مقابل تحمل أعباء ارتفاعها . ولم يتم تحرير أسعار وقود الكهرباء بعد ، حيث استحوذت الكهرباء على % 82.6 % 37.6 من إجمالي دعم الوقود عامي 2014 و 2015 على التوالي . وواجهت الموازنة صعوبة في مواصلة دعم وقود الكهرباء عام 2015. مما ساهم في توقف محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت ، ودفع المواطن والاقتصاد ثمناً عالياً.

إجمالي نفقات الدعم ودعم وقود الكهرباء	2014	2015	معدل التغير %
إجمالي دعم الوقود ومنه :	2231	96	95.7-
دعم الوقود (ديزل ومازوت) للكهرباء	838.5	79.6	90.5-

أزمة العملة :

شهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال / دولار في مارس 2015 إلى 485 ريال / دولار في أبريل (9) 2018 ، بمعدل تغير تراكمي بلغ % 125.6 ، لأسباب أبرزها محدودية تدفق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن ونفاد الاحتياطات الخارجية ثم انقسام السلطة النقدية . وكانت تغيرات سعر الصرف أكثر شدة بعد نفاد الاحتياطات الخارجية ونقل عمليات البنك المركزي إلى عدن مرتفعاً بـ % 61 بين سبتمبر 2016 ومارس 2018 مقابل % 41 بين مارس 2015 وسبتمبر 2016. ورغم أهمية إبداع 2 مليار دولار مؤخراً لتهدئة تقلبات سعر الصرف ، فإن استدامة الأثر الإيجابي لتلك الوديعة يتطلب حشد مزيد من دعم المانحين واستئناف الصادرات وتوحيد البنك المركزي اليمني . إن أزمة العملة الوطنية من القضايا شديدة الحساسية التي تؤثر على الوضع المعيشي لليمنيين في كل المناطق دون استثناء خاصة وأن اليمن يعتمد على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاته من السلع الغذائية وغير الغذائية . ولذلك ، فإن ارتفاع سعر الصرف يعد من أكثر العوامل المؤثرة على أسعار المستهلك حيث قدر معدل التضخم التراكمي بحوالي 59.4 نقطة مئوية خلال الفترة ديسمبر - 2014 ديسمبر . (10 2017 وهذا يوجب على كل الأطراف إبقاء الوضع النقدي والمصرفي بعيداً عن الصراعات الجارية . لكن للأسف ، لا زالت السلطة النقدية في اليمن منقسمة ومشلولة منذ سبتمبر 2016 ، مما شكل تحد جديد أضيف إلى قائمة التحديات التي تواجه العملة الوطنية . وفيما يلي تحليل نقاط القوة والضعف للبنكين المركزيين في عدن وصنعاء.

الشكل(2): أبرز العوامل المؤثرة على سعر الصرف

- انقسام المؤسسات الاقتصادية عطل أدوات السياسة النقدية والمالية، ويحفز المماحكات الاقتصادية وتعارض سياسات اقتصاد واحد وعملة واحدة.
- اتساع النشاط غير الرسمي لمؤسسات الصرافة، وتكدس السيولة النقدية خارج البنوك، مما ييسر المضاربات في سوق الصرف.
- القيود على نقل السيولة النقدية داخلياً بين المحافظات وخارجياً من وإلى اليمن.
- المتغيرات السياسية وأجواء الحرب وضبابية الرؤية وحالة عدم اليقين حول مستقبل العملية السياسية.

القيود المؤسسية

- توقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال باستثناء كميات بسيطة قدرت قيمتها بـ 75 مليون دولار شهرياً، وتذهب جزئياً لتمويل مشاريع في حضرموت.
- يحتل تأثر تحويلات المغتربين اليمنيين بسبب فرض رسوم إضافية على الوافدين في سوق العمل السعودي.
- توقف الاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات السياحة والقروض الخارجية ومحدودية الاحتياطات الخارجية.

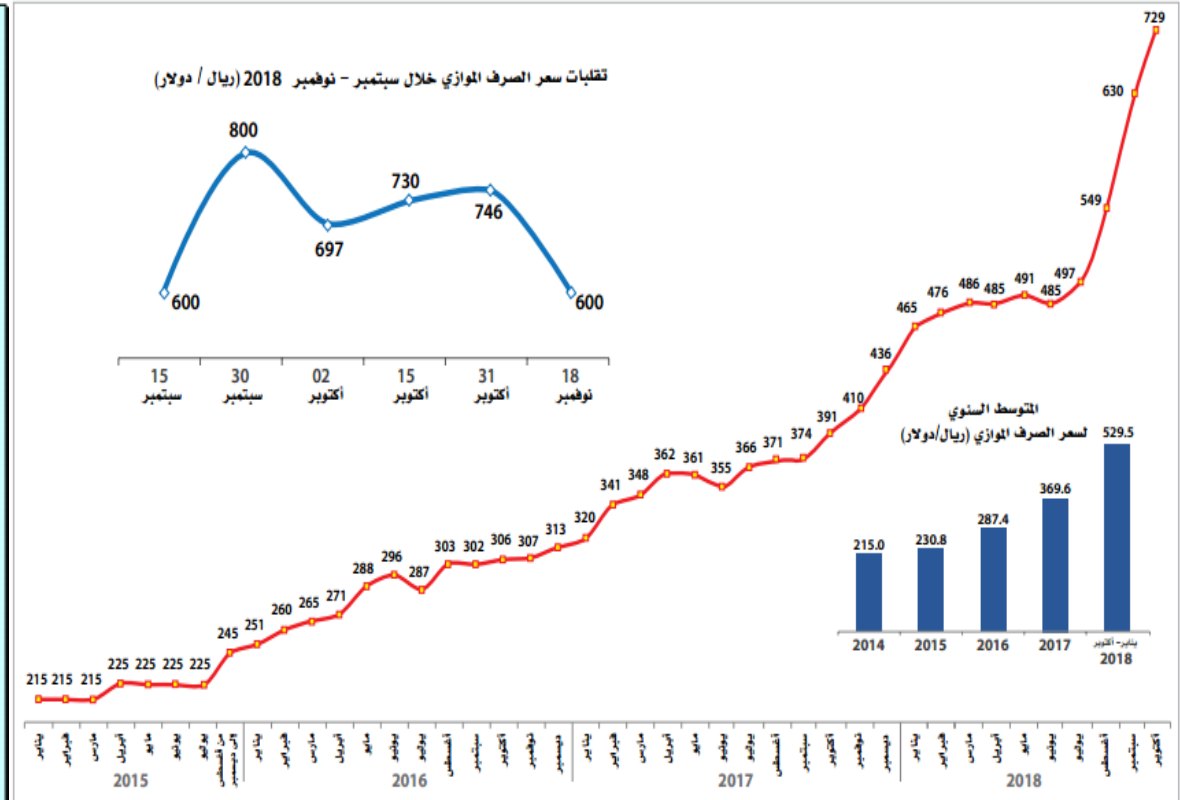
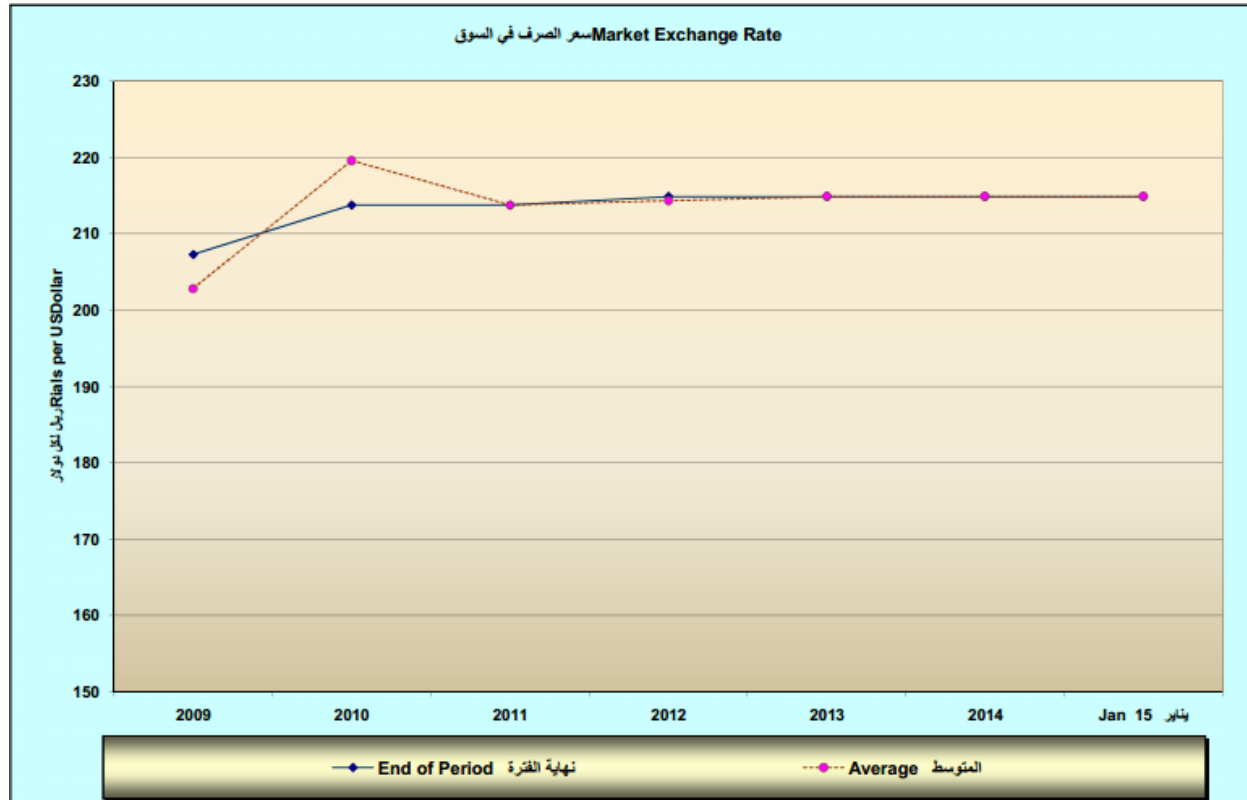
شحة عرض النقد الأجنبي

- ارتفاع الأسعار العالمية للوقود، وبالتالي الطلب على النقد الأجنبي لاستيراده.
- الإفراط في طباعة وإصدار أوراق البنكنوت متجاوزاً 130% مقارنة بما كان عليه عام 2014.
- تعثر مصفاة عدن التي كانت تغطي 44% من احتياجات السوق المحلي من الوقود.
- الحصار على النظام المصرفي اليمني من قبل النظام المالي الدولي.

زيادة الطلب على النقد الأجنبي

أسعار الصرف

الشكل (1): سعر الصرف في السوق الموازي (ريال/ دولار)

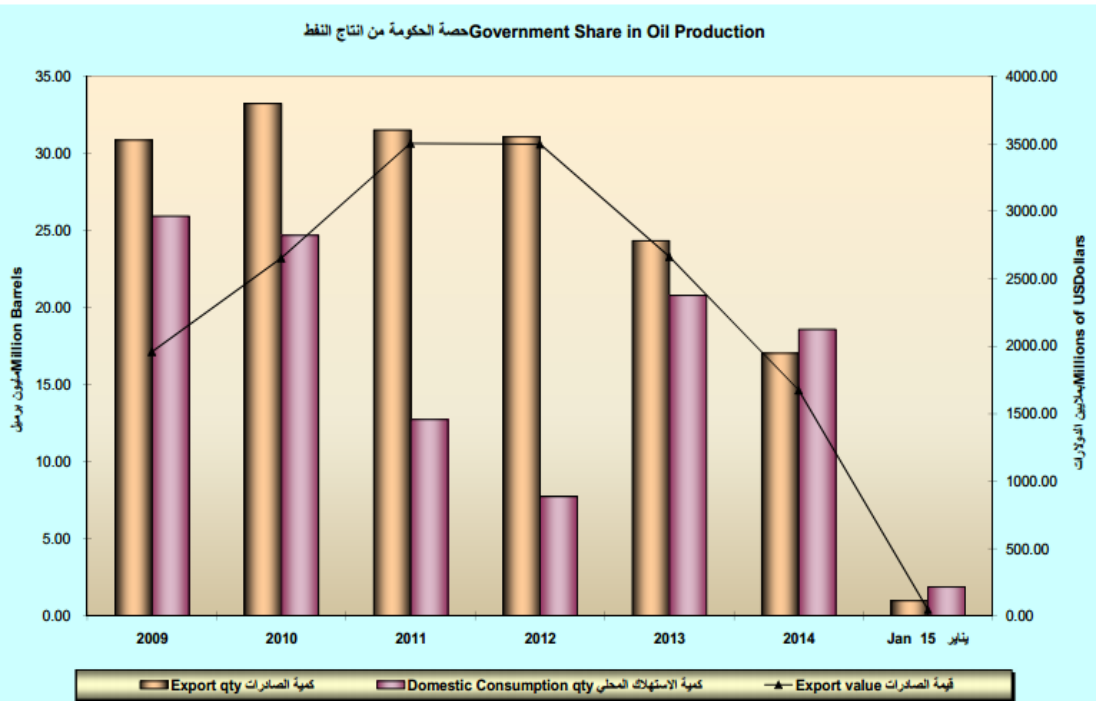


المصدر: البنك المركزي اليمني، يناير 2015 - أكتوبر 2018، وبيانات سبتمبر 2018 من برنامج الغذاء العالمي

الشكل(1.1): 170 مليون دولار تمويل واردات السلع الاساسية من البنك المركزي في عدن

جدول رقم (13) Table No(13)
اسعار الصرف Exchange Rate
(ريال لكل دولار امريكي Rials per USDollar)

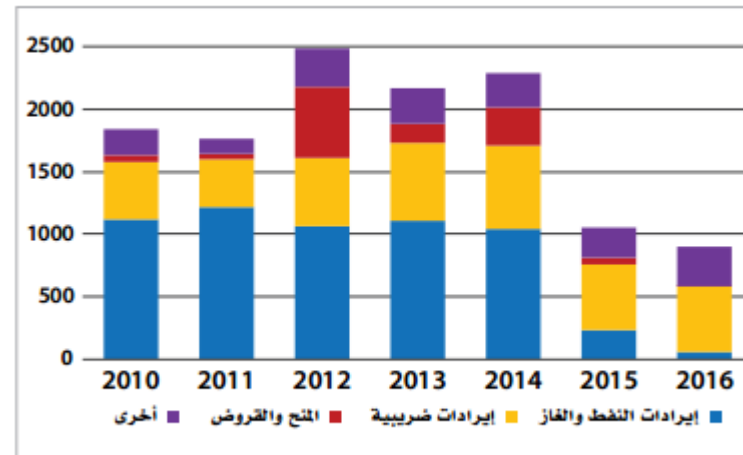
[illegible]



** انخفاض كمية الاستهلاك المحلي ناتج للأعمال التخريبية التي تعرض لها البواب النفط ويتم تغطية بقية الطلب المحلي بالاستيراد
(1) تشمل الصادرات لحساب الحكومة زائداً المصدر لحساب الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية زائداً المصدر لصالح مصافي عدن من غير حصتهم لغرض الاستهلاك المحلي.
(2) يشمل المحول إلى مصافي عدن ومصفاة مأرب ولا يعبر بالضرورة عن الاستهلاك المحلي الكلي.

لمحة حول أهمية قطاع النفط والغاز يمتلك اليمن احتياطي مثبت من النفط الخام يقدر بـ 3 مليار برميل ، إضافة إلى احتياطي أولي من الغاز قدره 18.215 مليار قدم مكعب . حتى عام 2014 ، لعب القطاع النفطي (نفط وغاز) أهمية عالية في النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية في اليمن ، حيث ساهم بـ % 24.1 من الناتج المحلي الإجمالي ، و % 83.3 من إجمالي الصادرات السلعية ، و % 45.3 من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة . وتعتبر عائدات النفط والغاز أهم مصادر تدفق العملة الصعبة التي تغذي الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي ، وتمول واردات السلع و غير الغذائية ، وتدعم استقرار سعر الصرف . وعام 2015 ، غادرت شركات النفط والغاز الأجنبية من اليمن وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال كلياً منذ أبريل 2015 ، كما انخفضت أسعار النفط العالمية بصورة حادة . وتوقف تكرير النفط في مصفاة عدن وحدثت أزمة خانقة في المشتقات النفطية . مما انعكس سلبياً على المؤشرات والموازن الاقتصادية الكلية وساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تدهور الحياة المعيشية لملايين اليمنيين .

الشكل (2): إجمالي الإيرادات العامة (مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية، 2016.

هل تغطي عائدات النفط والغاز فاتورة مرتبات موظفي الدولة ؟

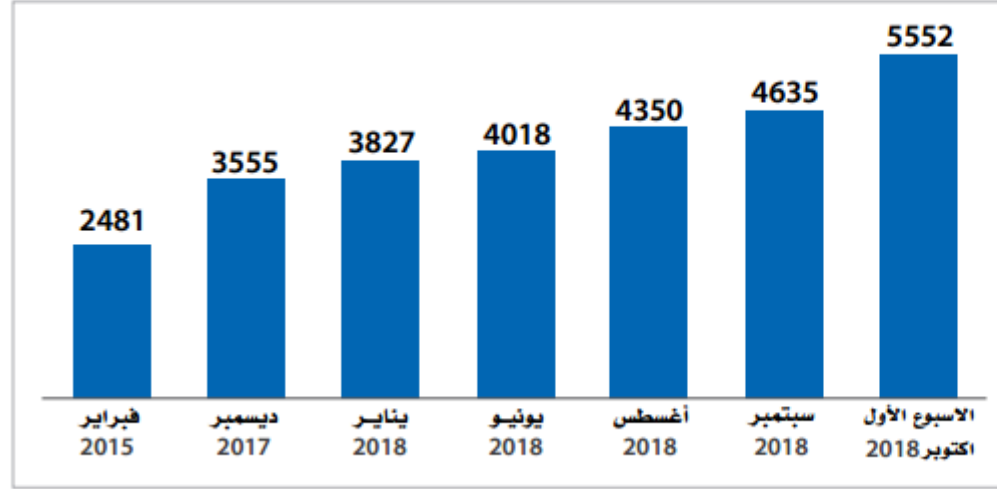
في عام 2014 ، بلغت فاتورة الأجور والمرتبات في اليمن حوالي 75 مليار ريال شهرياً (منها 50 مليار ريال لموظفي الخدمة المدنية (يستفيد منها 1.25 مليون موظف وأسرهم ، بينما تبلغ معاشات المتقاعدين 5.4 مليار ريال شهرياً يستفيد منها 124.015 متقاعد . أما المساعدات النقدية للحالات المسجلة في صندوق الرعاية الاجتماعية فتبلغ 22.7 مليار ريال ربعياً تغطي 1.5 مليون حالة أي حوالي 8 مليون شخص . وإجمالاً ، تبلغ فاتورة مرتبات موظفي الدولة ومعاشات المتقاعدين والمساعدات النقدية حوالي 1,055 مليار ريال سنوياً (ما يعادل 2.2 مليار دولار عند سعر صرف موازي 485 ريال / دولار

وفي المقابل ، بلغت حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام التي سلمتها للمصافي المحلية وصدرتها الخارج 34.3 مليون برميل عام 7 (2014 (وبافتراض انخفاض القدرة الانتاجية لحقول النفط حالياً بحوالي % 25 عما كانت عليه عام 2014 ، وأن سعر برميل النفط 70 دولار ، فهذا يعني إمكانية تعبئة 1.8 مليار دولار سنوياً ، بما يمثل % 97 من إجمالي مرتبات موظفي الدولة ، وفي حال استئناف تصدير الغاز الطبيعي المسال الذي بلغت حصة الحكومة منه 753.5 مليون دولار عام (8) 2014 ، فسيكون بالإمكان تغطية ليس فقط مرتبات موظفي الدولة ولكن أيضاً معاشات المتقاعدين والمساعدات النقدية للحالات المسجلة في صندوق الرعاية . وفي أسوء الحالات ، سيكون بإمكان عائدات النفط والغاز تغطية مرتبات موظفي الدولة . ولن يقتصر الأثر الإيجابي لاستئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز على دفع المرتبات ، بل سيمتد إلى كل المؤشرات والموازن الاقتصادية الكلية بما في ذلك تمويل واردات السلع الأساسية بسعر الصرف الرسمي وتهدئة تقلبات سعر الصرف والحد من موجات التضخم واستئناف الدورة النقدية في الاقتصاد ، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في البلاد .

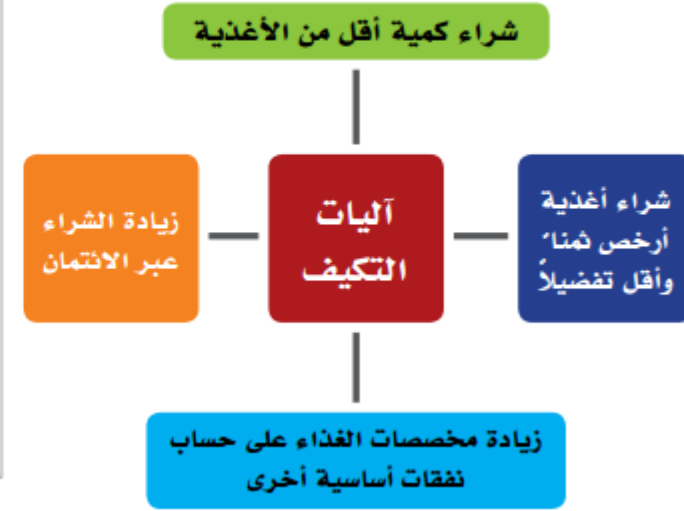
ومن المقترحات تحت النقاش ، أن يقدم البنك الدولي « قرض سيادي مضمون » لليمن يوضع في البنك المركزي لدفع مرتبات موظفي الدولة مقابل ضمان ذهاب عائدات صادرات النفط الخام « المورد السيادي » السداد القرض . ويلتزم طرفي الصراع بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لإنتاج النفط والغاز وضخه إلى مواني التصدير في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف مع الاستناد إلى آلية محايدة وشفافة تمنح الثقة لكل الأطراف من خلال إنشاء وحدة فنية متفق عليها بالتعاون مع الأمم المتحدة تتولى تسويق النفط والغاز وإبداع عوائده في البنك المركزي لتسديد القرض السيادي .

تفاقم أسعار الغذاء وتدهور الامن الغذائي

الشكل(9): تكلفة سلة الغذاء الدنيا (ريال / شخص / شهر)



المصدر: FAO, 2018.



معدلات التضخم في أسعار السلع
في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٤



%300
نسبة تراجع الريال اليمني لنفس الفترة
أمام العملات الأجنبية

سعر الحد الأدنى للسلة الغذائية (MFP)
بالريال اليمني

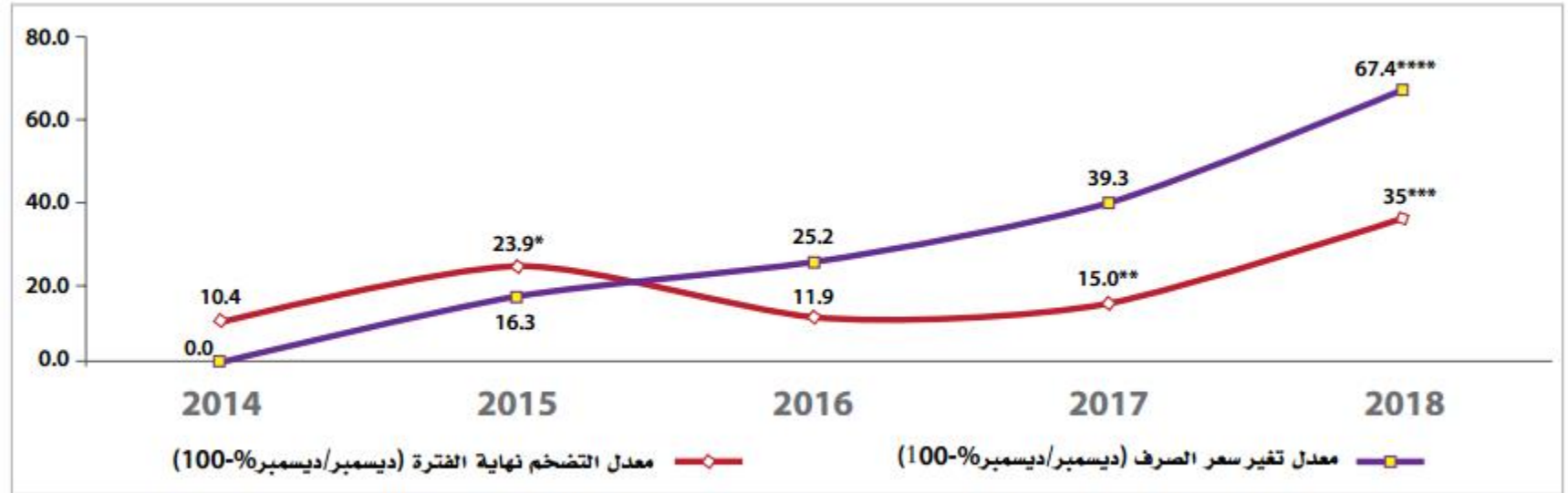


نسبة الزيادة
مقارنة بعام 2018
%50.5

ارتفاع معدل التضخم:

إن صدمات الاسعار الدولية وتقلبات سعر الصرف والافراط في العرض النقدي وزيادة الأعباء الضريبية وازدواج الرسوم الجمركية وإغلاق أغلب المنافذ البرية والجوية ضمن أهم العوامل التي تقود ديناميكيات التضخم في اليمن . وعادة ما تنعكس الصدمات الخارجية للأسعار الدولية وسعر الصرف على معدل التضخم في المدى الآني والقصير . وتشير التقديرات الأولية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى ارتفاع معدل تضخم اسعار المستهلك بـ % 35 خلال العام الجاري (2018 الشكل (3) وفيما يلي نستعرض انعكاسات الصدمة الأخيرة للأسعار الدولية للوقود وسعر الصرف على الأسعار المحلية للوقود والسلع الغذائية الأساسية باعتبارهما الأكثر تأثيراً على معدل التضخم العام والظروف الاقتصادية والاجتماعية والانسانية للسكان .

الشكل(3): علاقة معدل التضخم بمعدل تغير سعر الصرف، نهاية الفترة (التغير السنوي %)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، معدل تضخم أسعار المستهلك، ديسمبر 2016. *متوسط التضخم عام 2015 يقدر بحوالي 30%. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقديرات 2017. ***البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، توقعات 2018. ****(أكتوبر/ديسمبر 2018 - ديسمبر 2017 - 100)

البنوك المركزية

تستمد البنوك المركزية نجاحها في السياسة النقدية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال استقلاليتها في تحديد وتطبيق السياسات النقدية بالتكامل مع السياسة المالية وتعليمات الحكومة وبعيداً عن التأثيرات السياسية ، وهذا الأمر مطلوب في الوضع المستقر للدولة ناهيك عن وضع الحرب وعدم الاستقرار . منذ بداية الحرب مر البنك المركزي اليمني بمرحلتين شهدت المرحلة الأولى خلال العام ٢٠١٥ هذنة ، وتوافق نسبي من الأطراف على تجنب المركزي الصراع الدائر في ظل امكانياته المحدودة بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي ، وتغليب مصلحة الشعب ، لكن سرعان ما ظهرت بوادر الخلاف والتدخلات بتوجيه دفعة السياسات المالية والنقدية لصالح بعض الأطراف منتصف العام ٢٠١٦ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية بالتزامن مع قرب نفاذ الاحتياطات النقدية وأزمة السيولة ، وتدهور قيمة العملة الوطنية وتوقف صرف الاجور والمرتبات لموظفي الدولة . حيث قررت الحكومة اليمنية نقل مقر الادارة العامة للمركزي إلى عدن متمسكاً بحقها إدارة المركزي كونه أهم المؤسسات السيادية للدولة في ظل معارضة صنعاء، لتبدأ معها الانقسامات تبرز ، ويتراجع النشاط الاقتصادي والمالي بتلك التداعيات بالإضافة إلى تأثيرات الحرب القائمة حتى اليوم . انعكست تلك الانقسامات على الوضع المعيشي والاقتصادي لحياة الناس ، في ظل توقف صرف المرتبات والأجور وأهم مصادر الدخل لملايين اليمنيين ، وأدت إلى انكماش نمو النشاط التجاري وشل حركة القطاع المالي والمصرفي . ومن هنا كان لابد من جميع الأطراف إعادة النظر في تلك الإجراءات الأحادية . وستناول في هذا الملف الفرص والتحديات أمام الأطراف للوصول إلى توحيد السياسة النقدية بما يساهم في الحفاظ على ما تبقى من الهيكل الاقتصادي والمالي في البلد ، وتجنب الشعب ويلات تلك التبعات ، حيث وهناك فرص ممكنة للنجاح حال توفرت الإرادة لدى الأطراف لتجاوز التحديات التي ستواجه تلك العملية.

وظائف ومهام البنك المركزي والسياسة النقدية:

البنك المركزي هو أحد المؤسسات السيادية في البلد بل وأهمها وذلك لما يقوم به من دور هام ورئيسي في إدارة السياسة النقدية للدولة والحفاظ على استقرار المعدل العام للأسعار من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل تتبعها البنوك المركزية والتي تتحدد بناء على الأهداف الاقتصادية العامة للدولة .

وتعرف **السياسة النقدية** بأنها " الإجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة بالبنك المركزي لإدارة النقود ، والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق أهداف معينة

ويمكن إيجاز المهام الرئيسية كالتالي :

١. تحديد اسعار الفائدة ، ونسب الاحتياطيات للعملات المحلية والأجنبية.
٢. تحديد حجم العرض النقدي المناسب ، والعوامل المؤثرة عليه.
٣. استخدام سياسة السوق المفتوح للتأثير على عرض وطلب العملة الأجنبية بما يخدم استقرار الأسعار.
٤. الرقابة على أعمال البنوك وشركات الصرافة ، والمؤسسات المالية ، بما ينسجم مع السياسات والإجراءات المعتمدة.
٥. القيام بخدمات معينة للحكومة ، وإقراضها ، وإيداع الإيرادات ، وصرف النفقات العامة وفقا لبنودها ، وإصدار السندات الحكومية ، ومنح الائتمان وإدارته.
٦. إصدار العملة (البنكنوت) حسب حاجة الاقتصاد لها بالتنسيق مع السياسة المالية والحكومة.
٧. إدارة الاحتياطيات من العملات الأجنبية بالتنسيق مع الحكومة.

نقاط القوة والضعف للطرفين

نقاط القوة:

البنك المركزي في عدن	البنك المركزي في صنعاء
١. يمتلك اعتراف دولي بحكم الشرعية التي تمتلكها السلطة والحكومة اليمنية من الأطراف الدولية والمؤسسات الأممية ولديه صلاحية في إدارة الأرصدة المالية والنقدية الحكومية في الخارج.	١. تركّز القطاع المصرفي والاقتصادي في صنعاء بحكم المركزية السابقة التي كانت سائدة وتواجد الإدارات العامة للبنوك ومعظم شركات الصرافة والقطاع الخاص الكبيرة.
٢. لديه إمكانية في التواصل مع كل المؤسسات الدولية بما أنه مؤسسة سيادية تابعة لحكومة معترف بها دولياً، ويتبادل شغرات السويغت مع البنوك.	٢. شركات الاتصالات وخدمة الانترنت والبنية التحتية لها المتواجدة في صنعاء يمثل ثقل مالي واقتصادي ومعلوماتي وتقني لكل الخدمات المالية.
٣. هناك امكانيات لدعمه من الأطراف الدولية وخصوصاً التحالف في حال كانت لديهم الرغبة الحقيقية في استقرار اليمن بعيداً عن المصالح الضيقة والأجندة الخفية.	٣. المقر الرئيسي سابقاً والذي يحتوي على كل الامكانيات المادية والبشرية والتقنية والمعلومات.
٤. يستمد قوته من امكانيات الحكومة الشرعية التي في حال اتخذت خطوات جادة وملموسة، وعملت بمسئولية على السياسة المالية ستساهم وبشكل كبير في تدعيم سياساته النقدية.	٤. يسيطر على معظم التحويلات المالية الواردة بالعملة الأجنبية عبر فرض السيطرة بالقوة على القطاع المصرفي والرقابة الشديدة على العمليات اليومية.
٥. إمكانية قيام الحكومة اليمنية باستئناف تصدير النفط والغاز من كافة الحقول والاستفادة من عائداتها لرصد الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في البنك المركزي.	٥. يرتبط مركزى صنعاء مع شبكات وشركات الصرافة عبر الربط الشبكي ويستطيع الرقابة على كل العمليات اليومية.
	٦. لديه سيولة نقدية من خلال حركة حسابات المؤسسات العامة والخاصة طرفه، بالمقابل ليس لديه أي التزامات نقدية كبيرة بحكم توقف صرف الاجور والمرتبات لموظفي الدولة هناك والتي تشكل ضغط كبير على السيولة النقدية حال تم صرفها.
	٧. يستحوذ القطاع المصرفي في صنعاء على معظم تحويلات المنح والمساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية في إطار الدعم الانساني والإغاثي الموجه إلى اليمن.
	٨. معظم تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج تنجّه إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي بحكم الكثافة السكانية في مناطق سيطرتها.

نقاط الضعف

البنك المركزي في عدن	البنك المركزي في صنعاء
١. تضارب المصالح بين الشرعية والأطراف المؤيدة لها أضعفت المركزي إمكانياته وأثرت على ادائه بشكل سلبي.	١. ليس لدى مركزي صنعاء أي اعتراف دولي أو اقليمي فهو معزول بحكم الانقلاب الذي قادته جماعة الحوثي ضد الحكومة الشرعية في سبتمبر ٢٠١٤.
٢. لديه نقص في القيادات الإدارية الكفوة وذات الخبرة وقيادته الحالية غير متواجدة في البلد، وإذا تواجدت فلأيام فقط.	٢. لا يمتلك مركزي صنعاء حق التواصل مع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بحكم إيقاف صلاحية السويغت من قبل الحكومة الشرعية.
٣. قيام الكثير من المؤسسات الحكومية بفتح حسابات خاصة في بنوك أهلية وخاصة وتوريد الإيرادات إلى تلك الحسابات بعيداً عن البنك المركزي في عدن.	٣. نظام مغلق وجماعة تتحكم وتدير القطاع المالي والمصرفي وهذا يعطي انطباع سلبي لدى المؤسسات المالية الأجنبية نظراً لارتفاع مخاطر غسل الأموال.
٤. معزول عن الإدارات العامة للبنوك والقطاع المصرفي جغرافياً بحكم تواجد معظمها في صنعاء.	٤. الكتلة النقدية للعملة الوطنية القديمة متهاكة وتنتف يوماً وعدم ضخ سيولة نقدية سيؤثر بشكل سلبي على أداء النشاط الاقتصادي.
٥. يفتقد لسلطة تنفيذية وقضائية تسند سياساته وتوجهاته على أرض الواقع وتجعل من قراراته ذات فاعلية وأثر.	٥. يفتقد لسلطة تنفيذية وقضائية تسند سياساته وتوجهاته على أرض الواقع وتجعل من قراراته ذات فاعلية وأثر.
٦. ليس لديه ربط شبكي مع شركات الصرافة، وهو ما يزال يشرف على تأسيس شركة مالية موحدة لجميع شركات الصرافة.	٦. ليس لديه ربط شبكي مع شركات الصرافة، وهو ما يزال يشرف على تأسيس شركة مالية موحدة لجميع شركات الصرافة.
٧. ضعف الاستقرار الأمني في عدن وتداعيات الأحداث العسكرية والأمنية بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي أثرت سلباً على أداء البنك المركزي وفاعليته وقدرته على إنفاذ قراراته على كافة المؤسسات والهيئات.	٧. ضعف الاستقرار الأمني في عدن وتداعيات الأحداث العسكرية والأمنية بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي أثرت سلباً على أداء البنك المركزي وفاعليته وقدرته على إنفاذ قراراته على كافة المؤسسات والهيئات.

قرار منع تداول الطبعة الجديدة من العملة:

أصدر البنك المركزي في صنعاء قراراً بمنع تداول الطبعة الجديدة من العملة في ديسمبر 2019 في مناطق صنعاء، كان القرار صادم للقطاع الاقتصادي والمالي والمجتمع بشكل عام ، حيث مثل القرار نقطة فارقة في تاريخ الريال اليمني ، وتسبب بارتباك كبير لدى التجار والشركات التجارية خصوصاً وأن الطبعة الجديدة كانت في إطار التداول منذ سنوات والتي كان البنك المركزي لعدن بها دولياً قد أصدر منها ما يقرب ترليون و ٧٠٠ مليار ريال وذلك نظراً لشحة السيولة وعجز الحكومة عن صرف المرتبات والأجور للقطاع الوظيفي المدني بعد أن شحت الإيرادات العامة نتيجة مصادرتها والاستحواذ عليها من قبل أطراف الصراع . تسبب القرار بخسارة كبيرة تلقاها القطاع التجاري في مختلف الأطراف ، وبالرغم من البدائل التي حاول مركزي صنعاء فرضها بدلا عن الطبعة الجديدة كالقوائم المالية والريال الإلكتروني إلا أنها فشلت عن سد احتياجات السوق من السيولة . تمثل رد فعل السوق على حظر تداول أوراق البنكنوت (أوراق العملة) في زيادة المضاربة على سعر أوراق البنكنوت القديمة في مقابل الجديدة ، الأمر الذي أدى إلى فجوة في أسعار الصرف بين . المنطقتين الخاضعتين للسلطتين المختلفتين.

وترجع النشاط الاقتصادي والمالي ومعه تراجعت معدلات تبادل السلع بين مناطق صنعاء وعدن بنسبة % 40 حسب استطلاع آراء بعض التجار والشركات - التجارية . وارتفاع كلفة تحويل الأموال بين الجانبين وتآكل قيمة مرتبات المدنيين في صنعاء بأكثر من (50 %)



233%

نسبة ما فقده
الريال اليمني
من قيمته منذ
بداية الحرب



7.05

مليار دولار

إجمالي التعهدات بشأن اليمن

6 مؤتمرات للمانحين
بشأن اليمن

4 منها مؤتمرات
منذ بداية الحرب

لندن



4.7
مليار دولار

2006

جنيف



1.1
مليار دولار

2017

جنيف



2.6
مليار دولار

2019

اجتماع أصدقاء اليمن
FRIENDS OF YEMEN MEETING

الرياض



6.4
مليار دولار

2012

جنيف



2
مليار دولار

2018

الرياض



1.35
مليار دولار

2020

الآثار الناتجة عن تدهور قيمة العملة

- حشر القطاع المصرفي والقطاع الخاص بشكل أكبر في الصراع وتعرض النشاط الاقتصادي إلى النزيف والتدهور ، واختراق السوق السوداء للاقتصاد الرسمي .
- تعطيل حركة النشاط الاقتصادي ، والإنتاجي وتوقف التنمية واستمرار تراجع نمو الناتج المحلي ، وتدهور قيمة العملة ، وتقدر الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي (66) مليار دولار وبمعدل (13.2) مليار دولار سنويا خلال الخمس السنوات الماضية (10) ، وفي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الخسائر قد تبلغ (89) مليار دولار حتى العام 2019 ، وفي حال انتهت الحرب 2022 فإن الخسائر التراكمية ستبلغ (180) مليار دولار أمريكي
- تأكل مرتبات الموظفين خارج مناطق الشرعية واستقطاع عمولات تصل إلى (30 %) من الراتب وزيادة المعاناة الناتجة عن فوارق سعر الصرف
- . أدى التدهور الحاد في قيمة العملة الوطنية إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الأزمة الإنسانية ، حيث تشير التقارير إلى أن معدل التضخم في أسعار السلع بلغ (4.1 %) منذ بداية العام الحالي . اتساع الفجوة في الأسعار الصرف بين صنعاء وعدن ، وتفاقم معاناة الناس في كلا المنطقتين ، وتوقف سلاسل الإمداد لبعض السلع الأساسية بين مناطق الارتفاع والانخفاض.
- سيؤدي استمرار الحرب إلى تفاقم الانكماش ، وإبطاء الانتعاش في المستقبل وبحسب الخبراء ، تلقى الاقتصاد اليمني ، المنهك أصلا ، ضربات إضافية هذه السنة ، مع انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة (33 %) في المائة منذ ديسمبر 2019 وتراجع تحويلات المغتربين بنسبة (20 %) ، ويتوقع أن يصل الانكماش الاقتصادي % 4.3 خلال هذا العام (13) . الانتشار الواسع للسوق السوداء وزيادة عدد محلات الصرافة الغير مرخصة واتساع حجم المضاربات العملة وتهريبها مستغلة بذلك اختلاف أسعار الصرف بين مناطق الارتفاع والانخفاض.
- استمرار اقحام البنك المركزي في الصراع ، وهذا يعني مزيد من الإجراءات الأحادية والمزدوجة وانعكاس ذلك على أداء القطاع المصرفي والمالي بشكل سلبي.

الآثار الناتجة عن تدهور قيمة العملة

وخسر الاقتصاد اليمني خلال الخمس السنوات الماضية أكثر من (89) مليار دولار ، بمعدل (18) مليار دولار سنوياً وقد تصل الخسائر التراكمية للاقتصاد (180) مليار دولار في حال استمر الحرب إلى العام 2022 وفي أحدث تقييم للأضرار والاحتياجات الهامة في الخدمات العامة يقدر البنك الدولي الاحتياجات الخاصة بالتعافي وإعادة اعمار اليمن للخمس السنوات القادمة ما بين 20-25 مليار دولار ، وجاءت محافظة تعز كثاني مدينة من بين 16 مدينة تم تقييمها في الأضرار بعد صنعاء .

وكان قطاع الاسكان الأكثر تضرراً ، ويليه القطاع الصحي ويعتبر هذا التقييم الثالث تحديث لتقييم 2018 وبقية التقييمات التي أجرتها مجموعة البنك الدولي <http://pubdocs.worldbank.org/en> .

تكللت جهود إنعاش قطاع النفط في عام 2019 بعودة بعض المستثمرين الأجانب (أو إم في وكالفالي) والبدء في إنشاء خط أنابيب التصدير

مارب - شبوة ، وقد خططت الحكومة لتحقيق زيادة بنسبة % 75 في طاقة إنتاج النفط الخام خلال عام 2020

السوق الموازية:

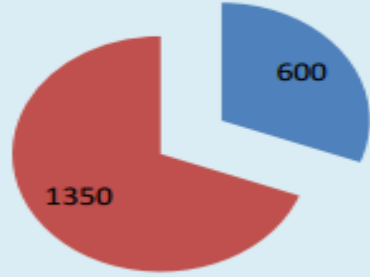
هي ظاهرة منتشرة في دول عديدة ، وبالذات الدول النامية ، والتي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير ، فقد عانت منها الكثير من تلك الدول نتيجة لما تقوم به من عمليات كالمضاربة بأسعار صرف العملات بطرق بعيدة عن الرقابة ومخالفة القوانين والأعراف المصرفية . ومن هنا كان الهدف من هذه الورقة هو توصيف المشكلة وإيجاد الحلول الممكنة ، ودراسة البدائل المختلفة للحد من الآثار السلبية للسوق الموازية ، وضبط عملية الاستيراد وإلزامها تطبيق قانون الصرافة المعمول به في البلد ، وعودة الدورة النقدية والمالية إلى القنوات الرسمية والتركيز على موارد النقد الأجنبي والتحكم بها لما فيه مصلحة الاقتصاد والمجتمع بشكل عام

تجارب بعض الدول في التعامل مع السوق الموازية:

التجربة المصرية

لقد عانت السوق المصرية من آثار السوق الموازية على تدهور سعر الجنيه ، حيث حاولت الحكومة التدخل عبر ضخ النقد الأجنبي للسوق ل تهدئة الارتفاعات في اسعار العملات الأجنبية لأكثر من مرة غير أن ذلك لم يكن مجدياً ولم تستطع كبح جماح السوق الموازية ، فلجأت إلى تعويم العملة وبيع سندات حكومية دولارية أجنبية وعززت احتياطاتها من النقد الأجنبي ، وأوقفت استيراد السلع الكمالية والحد من السلع الغير أساسية لما لها من آثار في استنزاف موارد النقد الأجنبي ، صحيح أن هذه الحزمة من الإجراءات استطاعت أن توقف التدهور المتسارع للجنيه المصري -على الأقل كإجراء عاجل- لكن تظل هناك الكثير من الإجراءات المالية حسب كثير من الخبراء الاقتصاديين لمعالجة المشكلة برمتها.

حجم السوق الموازية بين عامي 2014-2018



محلات الصرافة المرخص والغير مرخص لها كما في يناير 2018



التجربة الماليزية

عانت ماليزيا من المضاربين بالعملة في تسعينيات القرن الماضي ، واتهم الرئيس الماليزي مهاتير محمد حينها المضاربين بأنهم السبب وراء انهيار الرينجت الماليزي ، حيث وصف ما كان يحدث بالضبط في أن المضاربين يقومون بشراء العملة الأجنبية بكميات كبيرة ويتسببوا بانهيار العملة المحلية ومن ثم يقومون بإعادة بيعها مرة أخرى بسعر أعلى بعد أن تكون قد فقدت العملة المحلية نسبة عالية من قيمتها ، واتخذ إجراء مبدئي بالإيعاز إلى البنك المركزي بالتعميم للبنوك المحلية والمؤسسات المالية بإيقاف المصارفة من العملة المحلية إلى الأجنبية لضبط حركة المضاربين . تجربة دول شرق آسيا أما تجارب دول شرق آسيا في التعامل مع أزمة تسعينيات القرن الماضي فالكمل يشترك ببداية الأزمة والتي كانت بانهيار العملة المحلية لكن المعالجات اختلفت من دولة إلى أخرى فالبعض خسرت كثير من احتياطاتها من النقد الأجنبي نظراً لتدخلها في اسعار الصرف ، والبعض لجأت إلى رفع نسب الفائدة لكنها تسببت بانهيار لسوق الأسهم ، والبعض عومت عملتها ، وعملت على أكثر من جانب ، كالتقشف وعمل إجراءات على الواردات السلعية وتخفيض الانفاق الحكومي ، واخلق صندوق النقد الدولي بالروشتات التي قدمها للبعض منها ، المهم في الأمر هنا أن التوصيف للمشكلة قد يختلف من دولة إلى أخرى وبالتالي سيختلف معها الحل ، ولا يمكن تطبيق الروشتات الجاهزة

أثر السوق الموازية على مختلف القطاعات: لم يقتصر ضرر السوق الموازية على القطاع المصرفي فحسب ، بل تعدى ذلك إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى

القطاع التجاري : لقد عانى القطاع التجاري من تذبذب اسعار الصرف والتدهور المستمر للعملة فقد أفلست العديد من المحلات التجارية والشركات التجارية المستوردة وذلك بعدم قدرتهم على مجاراة السوق الموازية والمضاربين . بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي يتكبدها القطاع التجاري جراء ارتفاع فاتورة الاستيراد والضرائب الإضافية وارتفاع تكاليف النقل . هجرة رؤوس الأموال إلى بلدان أجنبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي بدرجة أساسية وكذلك عدم استقرار بيئة العمل ، والقطاع المصرفي من أهم القطاعات التي يبحث على استقرارها رأس المال ، ويساعده في تمويل مشروعاته في ظل توقف البنوك عن ذلك.

المجتمع : ارتفاع متزايد في معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات المستوردة ، فحسب تقرير مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي تجاوز معدل التضخم % 72 في عام 2017 مقارنة بالعام 2014

ايجاد الحلول والمقترحات المناسبة للحد من مضاربات السوق الموازية بالعملة :

- تفعيل دور البنك المركزي في تبني سياسات نقدية متماسكة يستطيع الدفاع عنها- على المدى القصير والبعيد- ويستطيع البنك المركزي السيطرة العرض النقدي من العملة المحلية والأجنبية
- وتنمية موارد النقد الأجنبي كإعادة التصدير واستغلال حوالات المغتربين
- إعادة دور البنوك المحلية في تمويل عملية الاستيراد
- فرض رقابة على السوق الموازية وتشديد إجراءات الرقابة عليها واستخدام كل الوسائل الرادعة لإيقاف مضاربتها بالعملة.
- التوقف عن تمويل عجز الموازنة بالإصدارات النقدية.
- استئناف تصدير المشتقات النفطية والغازية ، وعمل معالجات لتوفير مناخ آمن للشركات النفطية لعودة عملها في الحقول الواقعة تحت سيطرة الحكومة.
- تقليص كل النفقات بالعملة الأجنبية وبالتحديد النفقات الخاصة بالوظائف الحكومية.
- توفير استقرار أمني في المحافظات البعيدة عن الصراع المسلح لتستوعب تشغيل مدخرات الافراد والشركات في الجوانب العقارية والانتاج المحلي بدلاً من المضاربة بالعملة ، فالنقد المتوفر في ظل عدم وجود فرص لاستثماره يدفع بالجميع بالجوء إلى السوق الموازية لشراء عملات أجنبية والحفاظ على قيمة المدخرات



الاقتصاد في دول متأثرة بالصراع:

يستعرض هذا المكون تجارب سوريا وليبيا التي تمر بحروب وصراعات مشابهة الحالة اليمنية وذلك بهدف التعرف على تطورات الأوضاع الاقتصادية التاء الحرب في تلك الدول ، واستخلاص أهم الدروس المستفادة ، وذلك على النحو التالي

التجربة السورية : (2011-2018) ادر الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع لثلثين بين عامي 2010 و (2016) ، متأثراً بتداعيات الصراع والحرب في سوريا . ومع ذلك ، زاد الانفاق العام من % 29 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى % 30 عام 2015 ، نتيجة زيادة النفقات الجارية على الحرب ومواصلة تغطية مرتبات موظفي الدولة ، ونظراً لانتهاء عائدات النفط والغاز ، وانكماش الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وكذلك ، انقسام المناطق بين أطراف الصراع انخفضت الإيرادات العامة من % 21 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى % 66 عام 2015 ويبدو أن مصدر الدخل الرئيسي جاء من الشركتين المشغلة للاتصالات في سوريا وبالنتيجة ، تصاعد عجز الموازنة العامة من % 8 - من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى % 24 - عام 2015 ولم تمويله اعتماداً على الاقتراض المحلي من البنوك التجارية ، ومن البنك المركزي عبر طباعة النقود واستخدام احتياطات النقد الأجنبي ، وكذلك ، لدعم الخارجي - على شكل تسهيلات الانمائية ومساعدات - الذي كان له أثراً بالغ الأهمية في انقاذ الموازنة العامة ولذلك ، ارتفع إجمالي الدين العام من % 30 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى " % 150 عام 2015 ولمزيد من احتواء أزمة المالية العامة ، تم تبني حزمة إجراءات تقشفية والجوء إلى اليات التكيف السلبية مثل التقليل كل من الأنفاق الرأسمالي ودعم الأغذية والوقود والمياه والكهرباء . وأيضاً ، تأجيل سداد مسندات الدين المستحقة في حدود 10-15 سنة . ويحتمل تراكم مستحقات على الحكومة ، بما في ذلك تأخير صرف مرتبات الموظفين ولم تشهد التجربة السورية القسم لإدارة المالية العامة والبنك المركزي كما حصل في اليمن ، وتم التضحية بالاحتياطات الخارجية التي انخفضت من حوالي 20 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار عام 2016 مما ترتب عليه انهيار قيمة العملة السورية ، حيث ارتفع سعر الصرف الرسمي من 47 ليرة دولار في مارس 2011 إلى 514.4 ليرة / دولار في 10 مارس . 2017 وهذا ساهم في دفع معدل تضخم أسعار المستهلك التراكمي إلى أكثر من % 300 خلال الفترة مارس 20 | 1 - مايو 2015

التجربة الليبية: (2011-2018)

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خسر نصف حجمه الذي كان عليه قبل الصراع . وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 5000 دولار عام 2016 مقابل 3000 دولار تقريبا عام 1201 : 2 11 ومع ذلك ، زاد الاتفاق العام من % 59.3 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى % 6105.2 عام 2015 ، ثم تراجع إلى % 710.9) من الناتج المحلي الإجمالي عام 15/2016 ، بسبب شطب أكثر من 100,000 من الأسماء المتكررة في كشوف المرتبات الحكومية ، وكذلك ، تقليص فاتورة الدعم بفعل إزالة دعم المواد الغذائية وتراجع أسعار الوقود المستورد ، غير أن فاتورة المرتبات والدعم لا تزال أكثر من % 60 من الناتج المحلي الإجمالي (11) وانخفضت الإيرادات العامة تدريجيا من % 72 3 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى % 7.5 1 عام (13/2016) ويعود ذلك بدرجة رئيسية إلى تراجع الإيرادات النفطية – المورد الرئيسي الموازنة الليبية – بحوالي % 90 بين عامي 2012 و 2016 بسبب تداعيات الحرب على إنتاج النفط وانخفاض أسعار النفط العالمية وبالنتيجة ، وصل عجز الموازنة العامة مستويات قياسية خلال فترة الحرب ، وبلغ ذروته عندما تجاوز % 75 - من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 ، كما تجاوز " % 50 - من الناتج المحلي الإجمالي عام (11/2016) ، وتم تمويل معظم عجز الموازنة بالاقتراض المباشر من مصرف ليبيا المركزي حيث شكلت الاحتياطيات الخارجية المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة ولمزيد من احتواء عجز الموازنة العامة ، تم تقليص الانفاق التنموي ، وإزالة دعم المواد الغذائية ، وإصلاح فاتورة المرتبات . وفي التجربة الليبية ، انقسمت مؤسسات الدولة بين طرفي الصراع ، لكن البنك المركزي ظل يدفع مرتبات الموظفين معتمداً على الاحتياطيات الخارجية (بدون الذهب) التي انخفضت من 115.2 مليار دولار عام 2013 إلى 65.9 مليار دولار عام 2016 ، بمعدل تراجع 1141942,8 مما زاد الضغوط على سعر الصرف حيث بلغ معدل تغير سعر الصرف الرسمي لدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي حوالي % 13.5 بين عامي 2011 و 12016 فدا ، بينما خسر الدينار الليبي في السوق الموازي حوالي % 85 من قيمتها 115 وهذا ساهم في زيادة معدل التضخم إلى حوالي " 026 عام 2016 مقابل 110 عام 2015

الدروس المستفادة :

- من المثير للانتباه ارتفاع النفقات العامة في كل من سوريا وليبيا أثناء الحرب ، بينما انكمشت في اليمن إلى أدنى مستوياتها . وفي حين توقف دفع مرتبات الموظفين في اليمن ، فقد استمر دفع المرتبات في سوريا ، وأبضا في ليبيا التي مزقت الحرب غالبية مؤسساتها بين طرفي الصراع
- دفعت أزمة المالية العامة في ليبيا نحو إصلاح فاتورة الأجور عبر شطب الأسماء المكررة . وهذا درس كان على اليمن الأخذ به بالتوازي مع تحرير أسعار الوقود
- انخفضت صادرات النفط في سوريا وليبيا إلى أدنى مستوياتها ، لكنها توفقت بصورة شبه كلية في اليمن منذ أبريل 2015 مما فاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية وحتى الإنسانية في اليمن . ه بلغ عجز الموازنة مستويات قياسية في ليبيا وسوريا ، وتم تمويله في سوريا من النظام المصرفي والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، ومن الاحتياطيات الخارجية في ليبيا . أما في اليمن ، وصل الحال إلى انقسام البنك المركزي وإدارة المالية العامة منذ نهاية 2016 وأصيب أداء السلطة النقدية بالشلل ولم يعد هناك موازنة عامة بالمعنى المعهود من قبل نجحت ليبيا في منع انهيار سعر الصرف الرسمي معتمدتا على مخزونها الكثير من الاحتياطيات الخارجية ، على عكس سوريا واليمن التي نفذت احتياطياتهما الخارجية المتواضعة من النقد الأجنبي وتفاقت أزمة العملة وتصاعد التضخم

التوصيات والمقترحات :

استمرار انهيار قيمة العملة المحلية سيؤدي حتما إلى آثار اقتصادية كارثية خاصة مع استمرار الصراع الدائر في البلاد ،
وعليه توصي بالاتي

١. تقع على السلطة النقدية مهمة الحفاظ على قيمة العملة وتحقيق الاستقرار النقدي ، وعليه فإن أي سياسات أو إجراءات تتخذ في سبيل تحقيق ذلك لن يكون لها الأثر مالم يتم إنهاء الانقسام والغاء الإجراءات الأحادية ، ويجب أن يكون الجانب الاقتصادي والمالي رأس قائمة جدول أي مفاوضات قادم.

٢. إعادة ترتيب الوضع الإداري الراهن للبنك المركزي قد يأخذ أحد خيارين وبحسب الاتفاقات التي قد يتم التوصل لها حول ذلك

❖ استقلالية البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية والرقابة على القطاع المالي والمصرفي عن طريق توحيد إدارته تحت سقف واحد وضمان قيامه بكافة أعماله بشكل مستقل دون أي تدخل قد يعيق فاعلية ادائه الإداري .

❖ في حالة عدم الاتفاق على توحيد إدارة البنك المركزي ، فإنه من الضروري بمكان وبإشراف من طرف دولي ، مثل صندوق النقد على أن يتم التنسيق الكامل بين إدارة البنك المركزي في كل من صنعاء وعدن ويما يكفل تفعيل دور البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية والرامية على القطاع المالي والمصرفي بفاعلية.

٣. تفعيل الحور الرقابي للبنك المركزي عن طريق توفير الإمكانيات المادية والبشرية والتدريب والتأهيل اللازم وبما يضمن إخضاع كافة منشآت الصرافة التي تمثل حالياً القطاع المصرفي الغير رسمي للرقابة الكاملة وتنظيم أنشطتها بما يحد من دورها في إشعال موجات المضاربة على العملات الأجنبية . لن تتم عملية تقليص أنشطة القطاع المالي الغير رسمي بشكل ملموس ما لم يتم الاتفاق مع الحكومة السعودية على تسهيل إجراءات تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية المتمثلة بالبنوك وشركات الصرافة المصرح لها .

٤. وقف سياسة التمويل بالعجز المتمثلة بطباعة النقود الورقية وتفعيل مصادر الإيرادات الغير تضخمية .

٥. يعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية والذي يعول عليه البنك المركزي كثيراً على استقرار أسعار الصرف ، لذا يجب الإسراع في تهيئة المناخ أمام عودة الشركات النفطية للعمل وإخلائها من التكتات العسكرية لاستئناف عمليات الإنتاج والتصدير .

٦. تعزيز الشفافية في تقارير البنك المركزي وأعماله لتأثيرها على جميع النواحي الاقتصادية .

كما لاحظنا من خلال هذا الاستعراض فإن الشعب اليمني يدفع فاتورة مكلفة جراء استمرار الانقسام في إدارة البنك المركزي وعدم وجود سياسة نقدية موحدة وأن أي استمرار لهذا الازدواج في اتخاذ القرارات تجاه القطاع المصرفي يقود إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي يكون ضحيته المواطن اليمني بالدرجة الأولى . إن أي خطوات تصعيدية بين الطرفين وإقحام القطاع المصرفي والعملية في هذا الصراع لا يوجد فيه مهزوم ومنتصر إنما المزيد من المعاناة والمثال الأبرز على ذلك ما يدفعه المواطنون من رسوم تحويل داخلية تجاوزت % 50 من قيمة الحوالة

المراجع:

١. المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، النفط والغاز في اليمن ،العدد(14)مايو،(2016)
٢. مستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع، العدد(34)يونيو،(2018)
٣. المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، انهيار سعر الصرف،العدد(37)سبتمبر،(2018)
٤. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي،سياسات عامة. (2018).
٥. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مؤشرات الاقتصاد في اليمن ، ابريل،(2019)
٦. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.تدهور العملة اليمنية، سبتمبر،(2020)
٧. سياسة مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، توحيد سياسات البنك، أكتوبر ، (2020)
٨. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، انقسام المركزي اليمني ، ديسمبر،(2020)
٩. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الفصل القسري لليمن اقتصادياً، ديسمبر،(2020)